التعريب في المملكة العربية السعودية

(تحليل نقدي)

د. سعد بن هادي القحطاني (*)

يتناول هذا البحث قضية التعريب في المملكة العربية السعودية في جانبيها النظري و التطبيقي. ويهدف إلى قياس مدى توافق مكونات التعريب القائم حالياً، مع أسس وقواعد التخطيط اللغوي المعاصر المعمول به في العديد من دول العالم. و الترتيب، بمفهومه الواسع، يهدف إلى جعل اللغة العربية لغة التدريس في جميع التخصصات العلمية والطبية و التقنية، ذلك المفهوم الذي يتضمن مفهوماً أكثر تحديداً لعملية التعريب، وهو: **وضع مقابلات عربية للمصطلحات الأجنبية.**

فلكي يتم تدريس أي حقل علمي باللغة العربية **لا بد، أولاً من تعريب مصطلحات ذلك الحقل (أي التعبير عن المصطلحات الأجنبية بكلمات عربية).** وهذا المفهوم الأخير للتعريب هو بالتحديد موضوع دراستي هذه.

فقد قمت وفق رؤية تحليلية نقدية، برصد كل القرارات و الندوات والنشاطات المتعلقة بالتعريب في المؤسسات التالية :

- وزارة التعليم العالي (سياسة التعليم العالي).
- وزارة الإعلام (سياسة الإعلام- فيما يتعلق باستخدام اللغة العربية).
- مشروع البنك الآلي السعودي للمصطلحات (باسم) في مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.
- الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس (طريقة وضع مسميات عربية للمنتجات الوافدة).
- مشروع مركز التعريب في جامعة الملك عبد العزيز- كلية الهندسة.
- جهود جامعة الملك سعود في التعريب- توصيات مؤتمرتعميم التريب وتطويرالترجمة 1998 م.
- الصحف السعودية والتعامل مع الكلمات المعربة متمثلة في الصحف التالية: الرياض والجزيرة والمسائية.

(*) أستاذ اللغة الإنجليزية المساعد بمعهد الإدارة العامة – الرياض

كما تطرقت أيضاً للطرق اللغوية التي تنتهجها المجامع اللغوية العربية في وضع المصطلحات بالنقد والتحليل وهي: الاشتقاق، والنحت، والتركيب، والمجاز، والاقتراض. وأجريت أيضاً العديد من المقابلات مع أعضاء مجمع اللغة العربية بالقاهرة من السعوديين والعديد من المهتمين بمسيرة التعريب، وذلك للوقوف على الملامح الرئيسية لعملية التعريب في المملكة. وفيما يلي، سأستعرض بإيجاز العناصر الأساسية للتخطيط اللغوي ومدى توافق جهود التعريب في المملكة معها.

يتفق معظم منظري التخطيط اللغوي في العالم، ومنهم (Fishman, 1974,1981,1995,1998) و(Cooper,1989) و (Kaplan,1997) و (1983 ,Eastman) و آخرون، بأنه لابد من توفر عناصر أساسية في أي عملية تخطيط لغوي وفق الأطر النظرية لعلم اللغة التطبيقي المعاصر. وهذه العناصر تشمل ما يلي:

1-: لابد من تحديد اللغة، موضع التخطيط، قبل البدء في أي عملية تخطيط لغوي. وعملية تحديد اللغة، إشكالية تحتاج إلى دراسات ميدانية، يقوم بها مختصون لغويون، بغرض تحديد اللغة المستخدمة فعلياً تحديداً دقيقاً يمكن من خلاله معرفة السمات اللغوية السائدة، والمفردات الأكثر تداولاً، والنظم الاجتماعية الأكثر تأثيراً في اللغة، و ما شابه ذلك. والإشكالية في تحقيق هذا العنصر، في نظري، تكمن في وجود الازدواجية اللغوية القائمة في المملكة- كغيرها من الدول العربية- أي وجود العامية والفصحى والعديد من اللهجات التي تختلف من منطقة إلى أخرى، مما يصعب معه تحديد الوضع اللغوي القائم تحديداً دقيقاً، ولكنه في النهاية ليس مستحيلاً. وحسب علمي، فأنه لم يسبق القيام بدراسات ميدانية من هذا النوع، يكون هدفها تحديد الوضع اللغوي القائم في المملكة، تحديداً علمياً، وفق أصول وضوابط علم اللغة التطبيقي المعاصر.

2- لابد من وضع سياسة لغوية واضحة ومحددة، تهدف إلى إصلاح الوضع اللغوي المراد إصلاحه. وهذه النقطة تحتاج إلى المزيد من البحث، حيث إنها مبنية على النقطة الأولى. فمثلا، سياسة التعليم العالي في المملكة تدعو إلى التعريب ولكنها لم تحدد كيف يمكن إنجاز هذا الهدف، وسياسة الإعلام تدعو إلى صيانة اللغة العربية، ولكنها لم تحدد كيفية التعامل مع الكلمات المعرَّبة- مثلاً- في الصحافة. فتجد كاتباً يستخدم "تكنولوجيا "، وآخر يستخدم " تقنية "، وثالث يستخدم "تقانة"، ورابع يستخدم "Technology "، وهكذا. وبالتالي فإن عملية التعريب ستبقى تدور في حلقة مفرغة.

3- شمولية السياسة اللغوية: حيث يجب أن تشمل السياسة اللغوية، المراد تطبيقها، كل القضايا التي تؤثر في اللغة، مثل التغيرات الاجتماعية، والتمازج السكاني، وغير ذلك؛ أي أنه لابد من أخذ هذه الأمور في الحسبان، عند وضع السياسة اللغوية.

4- تنفيذ السياسة اللغوية يتطلب إجراءات تنفيذية ومتابعة رقابية. وهذا يشمل التنسيق مع كل الأجهزة المعنية، ويتطلب وجود مؤسسة مختصة، تقف خلف هذه الجهود، وهذا ما لم يتحقق بعدُ في المملكة.

5- التقييم المستمر للسياسة في كل مراحلها، من أهم عناصر التخطيط اللغوي. وهو يشمل تقييم كل العناصر السابقة (أي من 1-4)، وتلافي السلبيات، ومتابعة المتغيرات، و هذا غير متوفر حالياً في عملية التعريب.

الخاتمة

أثبتت هذه الدراسة، وهي الأولى من نوعها في المملكة، أن جهود ونشاطات التعريب، القائمة حالياً في المملكة العربية السعودية، تفتقد بعض العناصر المهمة التي لا بد من توفرها في أي عملية تخطيط لغوي يزمع لها النجاح. كما أثبت عدم وجود تنسيق منظم بين المؤسسات المهتمة بالتعريب في المملكة. وبالتالي، فإنه لابد من وجود هيئة لغوية عليا، تقوم بإجراء بحوث ودراسات ميدانية، وتضع السياسات اللغوية المطلوبة، وتتولى تنفيذها ومتابعتها، وتقوم كذلك بالتنسيق المباشر بين كل المؤسسات ذات العلاقة، سواء الإعلامية أو الأكاديمية أو غير ذلك. وخلاصة القول، إن جهود التعريب في المملكة تحتاج إلى مزيد من التنظيم بهدف التوافق مع مكونات التخطيط اللغوي السليم، وفق أسس وقواعد علم اللغة التطبيقي المعاصر. كما أن التنسيق بين جهود ونشاطات التعريب، القائمة حالياً، يكاد يكون معدوماً، وذلك كله يدعو إلى إنشاء هيئة للتنسيق والمتابعة.

كذلك، المتتبع لجهود ونشاطات المجامع اللغوية حالياً في العالم العربي، يجد أنها هي الأخرى تفتقد معظم العناصر الآنفة الذكر. كما أن هناك ضعفاً ظاهراً في عملية التنسيق بين المجامع اللغوية، والمؤسسات الأخرى المهتمة بالتعريب. و يؤخذ على المجامع اللغوية أيضاً عدم قدرتها على تطوير آليات العمل، وعدم استقطاب ذوي الخبرة من الأكاديميين البارزين في مجال التخطيط والتطوير، إذ إن وجود الملكة اللغوية عند الأعضاء، لا يغني بحال عن وجود كفاءات مساندة أخرى، تضع السياسات المناسبة وتنفذها وتتابعها، وتقوم كذلك بالتنسيق وتبادل الخبرات مع مؤسسات التخطيط اللغوي حول العالم. و لابد لأي مؤسسة لغوية ناجحة أن تقوم بإجراء بحوث ودراسات ميدانية تهدف إلى تطوير آليات العمل، وتقييم القرارات اللغوية من حيث القبول والانتشار.

إن النهوض بعملية التعريب واجب قومي تشترك فيه كل الشعوب العربية ومؤسساتها المعنية، من أجل أن تبقى اللغة العربية لغة فاعلة في العلوم والحياة، إذ إن إقصائها عن التعبير عن العلوم التقنية الحية، سيؤدي إلى ضمورها والعزوف عن تعلمها، وبالتالي فقد أهم مقومات الوحدة الثقافية العربية.

كما أن نقل العلوم- ممثلاً في وضع المصطلحات العربية "التعريب "- يحقق مبدأ التنمية الشاملة في الدول العربية. فعندما تكون اللغة العربية هي لغة العلوم الحديثة، فإنه سيصبح بإمكان كل أفراد المجتمعات العربية التفاعل، مع تلك العلوم، بحثاً واطلاعاً وإبداعاً، ذلك أنها (أي اللغة العربية) هي اللغة التي يستطيع كل أفراد المجتمعات العربية فهمها واستيعاب الحقائق العلمية من خلالها، على النقيض من اللغة الأجنبية التي لايتقنها إلا نسب قليلة من المجتمعات العربية. ثم إن تلك النسب القليلة لن (كما تشير العديد من الدراسات)[1] تبلغ مبلغ أصحاب تلك اللغة الأجنبية في معرفة دقائق تلك العلوم، تلك المعرفة التي يمكن من خلالها المشاركة الفاعلة في الإبداع والاختراع، إذ إن الحاجز اللغوي سيبقى دائماً حجر عثرة في طريق الإبداع.

---

[1] عبد الله حجازي (1999)، دور جامعة الملك سعود في التعريب، ورقة قدمت في مؤتمر المملكة في مائة عام، الرياض، 16-27 نوفمبر1999 .

المراجع :

- Cooper, R. (1989). Language Planning and Social Change. New York, Cambridge. University Press.
- Eastman, C.(1983). Language Planning, an Introduction. San Francisco,Chandler & sharp.
- Fishman, J (1974). Advances in Language Planning. The Hague: Mouton, Germany.
- Fishman, J. (1999). Handbook of Language & Ethnic Identity. New York: Oxford University Press.
- Hafiz, M. (1985). Arabic: the Language of Higher Education. (Lecture). The proceedings of the 51st Conference of CairoLanguage Academy . Cairo, Egypt
- Hijazi, A. (1999). King Saud University's Role in Arabization. A Paper Submitted in The Centennial Symposium, Nov. 16-27, 1999. King Saud University, Riyadh, Saudi. Arabia.
- Kaplan, R. & R. Baldauf (1997). Language Planning from Practice to Theory. Clevedon, England.
- The Conference for Spreading Arabization & Improving Translation in Saudi Arabia .(1998) (bulletin). Riyadh, King Saud University, 22-23 September.
- The system of higher Education (1999) edition . Saudi Arabia, Ministry of higher Education